الأمم المتحدة

E/CN.7/2010/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 December 2009
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والخمسون

فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة، والتدابير ذات الصلة

تعزيز قدرات دول العبور الرئيسية المجاورة لأفغانستان على إنفاذ القانون، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة

تقرير المدير التنفيذي

ملخَّص

يتبيَّن من البيانات المجموعة في استقصاء الأفيون الأفغاني لعام ٢٠٠٩: موجز الاستنباطات أنَّ مساحة الأرض المزروعة بخشخاش الأفيون تقلَّصت بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بنسبة ٢٢ في المائة، أي من ٠٠٠ ١٥٧ هكتار إلى ٠٠٠ ١٢٣ هكتار. وهذا التطور المثير، وبخاصة في مقاطعة هلمند، يمكن أن يُعزى إلى إدارة وقيادة أقوى (بما في ذلك بالنجاح في استحداث "مناطق الأغذية" بغية تعزيز زراعة المحاصيل المشروعة)، وعمل وديناميات سوق أكثر جرأة لمكافحة المخدرات. وفي الفترة الزمنية نفسها، ارتفع عدد المقاطعات الخالية من خشخاش الأفيون من ١٨ إلى ٢٠ مقاطعة. وتنحصر معظم المساحات المزروعة في المقاطعات التي تشهد مشاكل أمنية، وهذا يزيد من تأكيد وجود صلة بين الاضطراب الأمني وزراعة خشخاش الأفيون، مثلما لوحظ منذ عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم

* E/CN.7/2010/1.

030210 V.09-89466 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

من الانحسار في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون، لا تزال أفغانستان مسؤولة عن زراعة ٩٣ في المائة من خشخاش أفيون العالم. وتظل البلدان المجاورة لأفغانستان، في آسيا الوسطى والشرق الأدنى والأوسط، تواجه تحدِّي الاتجار بالمواد الأفيونية عبر أراضيها، فضلاً عن الأنشطة غير المشروعة ذات الصلة، ومنها تهريب السلائف وتصنيعها. ولا يزال الاتجار بالهيروين الأفغاني والسلائف في جميع أرجاء المنطقة مصدر تمويل للجريمة المنظمة وعدم الاستقرار.

أُعدَّ هذا التقرير عملا بقرار لجنة المخدرات ٢/٥٢ المعنون "تعزيز قدرات دول العبور الرئيسية المجاورة لأفغانستان على إنفاذ القانون، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة". ويتضمّن هذا التقرير لمحة مجملة عن التقدُّم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء عام ٢٠٠٩.

أولا- مقدِّمة

١- أكَّدت لجنة المخدرات مجددا، في قرارها ٢/٥٢ المعنْوَن "تعزيز قدرات دول العبور الرئيسية المجاورة لأفغانستان على إنفاذ القانون، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة"، عزمها والتزامها بمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، باتّباع نهج يستند إلى مبدأ المسؤولية المشتركة؛ كما أكَّدت مجدداً الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (مرفق قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٠) والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية (قرارات الجمعية العامة دإ-٤/٢٠، من ألف إلى هاء)؛ ورحَّبت بمبادرة ميثاق باريس؛ ونوَّهت بالتقدُّم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات؛ ورحَّبت بالجهود المستمرة لتعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية المنشأ، وتسريب الكيماويات السليفة، التي تبذلها عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية؛ وأحاطت علماً مع القلق بالدراسة الاستقصائية بشأن خشخاش الأفيون لعام ٢٠٠٨، التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصرَّح فيها أن أفغانستان أنتجت في عام ٢٠٠٨ ما مقداره ٧٠٠ ٧ طن من الأفيون، أي ما يمثّل ٩٣ في المائة من الإنتاج العالمي؛ وأثنت على جهود وإنجازات الدول المجاورة لأفغانستان، في ضبط تدفق المخدرات غير المشروعة، والدعم المقدَّم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتشجيع التنسيق المعزز والعملي في مجال مكافحة المخدرات.

٢- وطلبت لجنة المخدرات في قرارها ٢/٥٢ إلى المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المقصد، القيام، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة، بتقديم المساعدة والدعم التقنيين العاجلين والكافيين إلى أكثر دول العبور تضررا، بغية تعزيز قدرات تلك الدول على مكافحة تدفق المخدرات غير المشروعة. وحثّت جميع الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقديم أو تيسير تقديم المساعدة والدعم التقنيين اللازمين لتنفيذ المبادرات التي اتخذتها أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، بما فيها المبادرة الثلاثية، في إطار مبادرة ميثاق باريس واستراتيجية قوس قزح. كما حثَّت المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والجهات المانحة ذات الصلة على أن تقدّم الدعم والمساعدة التقنية والمالية الضرورية إلى أكثر الدول تضرّرا من عبور المخدرات غير المشروعة، وإلى أفغانستان. وحثّت أيضاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء القادرة على تنظيم حلقات تدريبية وحلقات عمل لأجهزة إنفاذ القانون المعنية في أفغانستان والدول المجاورة لها.

٣- وقد أُعدَّ هذا التقرير باستخدام المعلومات المتاحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نهاية عام ٢٠٠٩، بشأن الأنشطة والسياسات الهادفة إلى تعزيز

قدرات دول العبور الرئيسية المجاورة لأفغانستان على إنفاذ القانون، بما في ذلك التقارير التي تطوعت الدول الأعضاء بتقديمها. ويتضمّن هذا التقرير لمحة مجملة عن التقدُّم المحرَز في إطار مبادرة ميثاق باريس خلال عام ٢٠٠٩، ووفقاً لاستراتيجية قوس قزح، التي تترجم التوصيات الواردة في ذلك الميثاق إلى عمليات يُراد تنفيذها ميدانياً، وتوجِّه أعمال المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أفغانستان والبلدان المجاورة. وكان من بين أبرز معالم السنة المستعرَضة تقييم المرحلة الثانية من مبادرة ميثاق باريس، وصياغة مرحلة ثالثة من تلك المبادرة، وإنجاز البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن أفغانستان والبلدان المجاورة، الذي اعتمده اجتماع مجموعة الثماني الذي عقد في تريستا، إيطاليا، من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ثانيا- أفغانستان

٤- الدراسة الاستقصائية عن الأفيون الأفغاني لعام ٢٠٠٩: استنباطات موجزة، نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة مكافحة المخدرات الأفغانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تقلَّصت مساحة الأراضي المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان بنسبة ٢٢ في المائة، أي من ٠٠٠ ١٥٧ هكتار إلى ٠٠٠ ١٢٣ هكتار. ويمكن إرجاع هذا التحوُّل المثير، وبخاصة في مقاطعة هلمند، إلى إدارة وقيادة أقوى، وعمليات مكافحة للمخدرات أكثر جرأة، وشروط تجارية تميل أكثر لصالح المحاصيل المشروعة، والنجاح في استحداث "مناطق الأغذية" بغية تعزيز زراعة المحاصيل المشروعة. وقد ارتفع عدد المقاطعات الخالية من خشخاش الأفيون من ١٨ إلى ٢٠ مقاطعة في جميع أنحاء البلاد. وانخفض إنتاج الأفيون بشكل أقلّ حدَّة (أي بنسبة ١٠ في المائة، ليصبح ٩٠٠ ٦ طن)، لأن المزارعين استخرجوا المزيد من الأفيون من كل بُصيلة. وتقع معظم الأراضي المزروعة بخشخاش الأفيون في المقاطعات التي تشهد مشاكل أمنية: حيث كان ٩٩ في المائة من الزراعة الإجمالية في سبع مقاطعات في الأقاليم الجنوبية والغربية، بما فيها المقاطعات الأقل أمناً في البلاد. ويقدم هذا دليلاً إضافياً على الصلة بين انعدام الأمن وزراعة الأفيون، التي لوحظت منذ عام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تبقى أفغانستان مسؤولة عن أكثر من ٩٠ في المائة من أفيون العالم.

٥- إن الدول المجاورة لأفغانستان والدول التي تُستخدم كبلدان لتهريب الهيروين إلى الأسواق غير المشروعة الواقعة أبعد منها غربا، في آسيا الوسطى وفي الشرقين الأدنى والأوسط، ما زالت تواجه تحديا يتمثل في الاتجار بالأفيون والمورفين والهيروين النقي عبر

أراضيها، إضافة إلى تسريب الكيماويات السليفة وتهريبها، وتشغيل المختبرات السرّية التي تصنع المخدرات غير المشروعة، واتّساع شبكات الاتجار داخل بلدانها. لكنّ مشكلة المخدرات المشترَكة هي القوة الدافعة أيضاً وراء مختلف جهود التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ويهدف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى المزيد من تعزيز مبدأ المسؤولية المشترَكة عَبْر استراتيجية قوس قزح، التي تشمل سبع مبادرات موجَّهة نحو التأثير، تعالج مراقبة الحدود والتعاون عبر الحدود، والتشارك الاستخباراتي، وضبط السلائف، وتدفُّق الأموال، وانحسار الطلب على المخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الأيدز). ولا تزال استراتيجية قوس قزح، التي وُضِعت عموماً، على سبيل المثال لا الحصر، بتمويل من حكومة كندا، تحظى بأولوية قصوى لدى أعضاء ميثاق باريس (انظر E/CN.7/2009/8) ولدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومثلما جرى التشديد في عدة مناسبات، فإن التحدي الذي تواجهه أفغانستان على الصعيد الوطني يستدعي حلاً إقليميا (E/CN.7/2009/7). وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، أعدَّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً إقليمياً لأفغانستان والبلدان المجاورة، لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية الواردة في استراتيجية قوس قزح.

٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دراسة إقليمية عنوانها الإدمان، الجريمة والتمرُّد: خطر الأفيون الأفغاني عبر الحدود الوطنية، تتضمّن تقديرات تفصيلية متعلقة بزراعة خشخاش الأفيون، وإنتاج الأفيون والقوى العاملة، والعائدات والأسعار المحلية. وهذا التقرير هو واحد من عدة منشورات بحثية وتحليلية أنتجها المكتب (انظر أيضاً الدراسات الاستقصائية السابقة بشأن خشخاش الأفيون، والدراسات الاستقصائية المقبلة بشأن القنَّب والفساد والطلب على المخدرات وسواها). وهو يقدِّم منظوراً عميقاً في المدى وواسعاً في التغطية الجغرافية، ويتطلع إلى العواقب المتعددة لتهريب المخدرات من أفغانستان عَبْر الدول المجاورة، على امتداد البلقان والمسالك الأوروبية الآسيوية إلى بلدان في أوروبا، والاتحاد الروسي وحتى إلى الصين والهند. ويُراد من المعلومات الواردة في دراسة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مساعدة المجتمع الدولي على تقدير أنّنا جميعاً متضرّرون من مشكلة المخدرات الأفغانية، وأنه يجب علينا جميعاً أن نعمل من أجل حلها، ومعالجة جميع حلقات سلسلة المخدرات، بتقديم المساعدة للمزارعين، لخفض المنتجات، بمنع ومعالجة سوء استعمال المخدرات لكبح الطلب عليها بإنفاذ قانون ضد المهرِّبين.

٧- وفي ذلك التقرير أيضاً، يؤكد المكتب أن أسوأ العواقب بدأت تظهر خارج أفغانستان: ففي كل سنة، يموت المزيد من الناس (ربما ١٠٠ ٠٠٠ شخص في جميع أرجاء العالم) بسبب

الأفيون الأفغاني المنشأ، أكثر من أي مخدر آخر. وعدد الأشخاص الذين يموتون بجرعات زائدة من الهيروين في الدول الأعضاء في منظمة شمال حلف الأطلسي (الناتو) (أكثر من ١٠ ٠٠٠) أكبر بخمسة أضعاف من مجمل عدد أفراد قوات الناتو الذين قُتلوا في أفغانستان في السنوات الثماني الماضية. وعدد المدمنين في الاتحاد الروسي تضاعف عشر مرات في السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من الجهود الكبرى لمعالجة الاتجار بالمخدرات، فإن جمهورية إيران الإسلامية غارقة في الأفيون الآتي من أفغانستان، كما أفاد نحو مليون مستخدم إيراني للمواد الأفيونية. وآسيا الوسطى، التي كانت سابقاً مجرَّد ممرٍّ للهيروين من أفغانستان، أصبحت الآن مستهلكاً رئيسياً له؛ ونتيجة لذلك، تواجه بلدان المنطقة وباء فيروس نقص المناعة البشرية، الناجم بمعظمه عن استخدام حقن المخدرات. فقد تحوَّل طريق الحرير إلى طريق الهيروين. وهو يحفر مسلكاً للموت والعنف عَبْر واحدة من أكثر مناطق العالم استراتيجية، ولكن أكثرها اضطراباً. ويقدِّم التقرير تشخيصاً للخطر عبر الحدود الوطنية، الذي يشكله الأفيون الأفغاني المنشأ، وهو خطر لا يمكن مجابهته إلاّ بجهد دولي وشامل حقاً.

٨- وفي مجال إنفاذ القانون، في إطار المشروع بشأن تعزيز القدرات التشغيلية للشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات، واصل المكتب دعمه لتحديث وزيادة كفاءة الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات، بغية تعزيز القدرة على التعاون في إنفاذ القانون من أجل التصدي للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وخلال عام ٢٠٠٩، تركّزت الأنشطة على تقديم المزيد من الدعم لإنشاء مديريات في المقاطعات، تابعة لشرطة مكافحة المخدرات الأفغانية، بما في ذلك في غازاني وباغلان.

٩- وقد عمل مستشار دولي بصفة موجِّه لتعزيز قدرة مختبر الطب الشرعي التابع للشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات. وفي ظلِّ توجيهه، بدأ المختبر بتقديم نتائج فحوصات أكثر دقة لمحكمة مكافحة المخدرات، ممّا أدى إلى زيادة في عدد الاتهامات، وإلى علاقة أوثق بين موظفي فرقة عمل القضاء الجنائي لمكافحة المخدرات، ومدَّعيها العامِّين ومحققيها. وقدَّم الموجِّه توصيات لشراء المعدَّات والمواد الكيميائية اللازمة، ونظَّم تدريباً شاملاً بشأن التقنيات والأساليب التحليلية الحديثة لفحص المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المختبر عددين من الفصلية المعنونة: النشرة الإعلامية للمختبر، الموجودة على الموقع الإلكتروني للمكتب (www.unodc.org).

١٠- وفي إطار مشروع دعم وحدة تدريبية لمكافحة المخدرات داخل أكاديمية الشرطة الأفغانية،[1] واصل المكتب تقديم الدعم لأكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات، بتوفير الموارد والمعدات الكافية لتنظيم دورات تدريبية لرجال شرطة مكافحة المخدرات الأفغانية المجنَّدين حديثاً. وعمل المكتب أيضاً على اعتماد نهج لتدريب المدرِّبين داخل الأكاديمية من أجل ضمان استدامة التدريب. والمشتريات وأعمال البناء جارية لإنشاء فرع للأكاديمية في قندهار؛ ومن المتوقَّع أن تكون مديرية الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات في الموقع نفسه. وقد قامت الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بتدريب عشرين مسؤولاً في شرطة مكافحة المخدرات في أكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات، وحضر ٢١ ضابطاً من إدارات مختلفة تابعة للفروع المركزية والمقاطعات في الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات دورة لتدريب المدرِّبين في موسكو.

١١- وفيما يتعلق بإدارة الحدود (المشروع المتعلق بتعزيز مراقبة الحدود في المقاطعات الغربية والجنوبية)، واصل الموجهون الميدانيون التابعون للمكتب تقديم الدعم لتطوير شرطة الحدود الأفغانية وعملياتها الميدانية التكتيكية، ولا سيما على طول الحدود الغربية لأفغانستان، حيث تضاعفت المضبوطات غير المشروعة (كالمخدرات والأسلحة) ثلاث مرات. ودعم المكتب إنشاء مركز إقليمي لمراقبة الحدود في نيمروز، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة والحكومة اليابانية.

١٢- وفي إطار المشروع المتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال مراقبة السلائف بين أفغانستان والبلدان المجاورة، وبالإضافة إلى دعم المرحلة الثانية من مبادرة الاتصالات الإقليمية والخبرة والتدريب لمكافحة الاتجار المستهدَف، دعم المكتب إنشاء وحدة مراقبة السلائف في مقرِّ الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات (١٠ ضباط لمكتب كابُل و١٢ ضابطاً للانتشار المؤقت). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، خضع جميع أفراد الوحدة لاختبارات كشف الكذب. وقد بدأت برامج التدريب في أيار/مايو ٢٠٠٩، مركِّزة في البداية على الموظفين في كابُل، على أن تُجرى لاحقاً لموظفي المقاطعات. وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية، أنجز المكتب دورة تدريبية مدتها أسبوعان لـ١٠ ضباط من الوحدة، وستة ضباط من أكاديمية التدريب على مكافحة المخدرات، وثلاثة ضباط من فريق كابُل للاستقصاء المتنقل، التابع للشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات.

١٣- وقد عانت الصين، بصفتها أحد جيران أفغانستان، معاناة مباشرة من قيام الاتحادات الدولية لتجار المخدرات بتهريب المخدرات إليها وعَبْرها. وقد عملت اللجنة الوطنية الصينية

(1) تبلغ الميزانية الإجمالية لبرنامج المكتب في أفغانستان (١٨ مشروعاً) نحو ١٢٠ مليون دولار للفترة حتى عام ٢٠١٢، بتبرعات مقدَّمة من حكومات أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، ليتوانيا، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة واليابان.

لمكافحة المخدرات مع وكالات إنفاذ القانون ذات الصلة، لتكثيف الجهود لوقف تدفُّق المخدرات، بتشديد الضوابط الداخلية ومنع دخولها إلى الموانئ. ورفضت الصين جميع طلبات تصدير السلائف الكيميائية إلى أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان، فضلاً عن بلدان آسيا الوسطى، عندما لم يوافق البلد المتلقِّي على استيراد تلك المواد. وعلاوة على ذلك، قامت الوكالات الصينية لإنفاذ القانون، المكلَّفة بمكافحة المخدرات، بتعزيز الآليات لتبادل الاستخبارات والتعاون القضائي مع أفغانستان، باكستان، تايلند، طاجيكستان والهند.[٢]

١٤- وتعهَّدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بمبلغ ٥١٠ ملايين جنيه إسترليني لدعم الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية (مرفق S/2006/105) للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٣.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المملكة المتحدة في تمويل خطة الحاكم مانغال لمكافحة المخدرات في هلمند عام ٢٠٠٨، وتوزيع بذور القمح المجانية على ٠٠٠ ٣٢ مزارع في تلك المقاطعة (لإنشاء "مناطق أغذية"). ودعمت المملكة المتحدة ثانية خطة هلمند لمكافحة المخدرات عام ٢٠٠٩، حيث تمّ في هذا الإطار توزيع بذور القمح على نحو ٠٠٠ ٣٩ مزارع في هلمند. وفي فترة عامي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، أنفقت المملكة المتحدة ٢٩ مليون جنيه إسترليني لدعم جهود الحظر وإنفاذ القانون. وقامت المملكة المتحدة بدور مركزي في تشكيل الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك بتوفير التدريب، والتوجيه والمعدّات، كما قدَّمت دعماً مالياً لمكاتب الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات في كابُل وهلمند، بالمزيد من الإسهام في جعل هذه الأخيرة منظمة فعّالة تقودها الاستخبارات.[٤]

١٥- وقد كانت المملكة المتحدة مساهماً رئيسياً في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، كما أسهمت في بناء قدرات فرقة عمل القضاء الجنائي لمكافحة المخدرات،[٥]

(2) بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، أُنجزت بنجاح ١٢ عملية تسليم خاضعة للمراقبة عبر الحدود. وتمَّ تفكيك عدد من العصابات الإجرامية، واعتقال مجرمين متورطين في الاتجار بالمخدرات. كما دعمت الصين وكالات إنفاذ القانون في البلدان المعنية، بتوفير تدريب الموظفين وتقديم المعدَّات.

(3) يشكِّل هذا زيادة في التزام المملكة المتحدة بمبلغ ٣٣٠ مليون جنيه إسترليني للفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٩. وستتركَّز الأموال التي تم التعهُّد بها للفترة الراهنة على التنمية، لأن تعزيز سبل العيش المشروعة تبقى أولوية.

(4) بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، اعتقل مكتب الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات في هلمند ١٣٤ تاجر مخدرات، وضبط أكثر من ٥٠٠ ٦ كيلوغرام من الأفيون، و٢٤٠ كيلوغراماً من الهيروين وأكثر من ١٧ طناً من بذور الخشخاش. ويعمل مستشاروا الشرطة التابعون للمملكة المتحدة بشكل ثنائي، ومن خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، لدعم مكتب هلمند للشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات وإصلاح وزارة الداخلية.

(5) شُكِّلت فرقة عمل القضاء الجنائي لمكافحة المخدرات، بدعم من المملكة المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهي تتكوَّن من محققين ومدّعين عامّين وقضاة أفغانيين، ويُراد لها أن تعمل إلى جانب الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات على الإجراءات القضائية المتعلقة بالمخدرات. وفي عامَي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩،

وهي فريق قضائي للاعتقال الإداري التعددي والتحقيق والمقاضاة، يستهدف تجارة المخدرات. وقدَّمت المملكة المتحدة أيضاً مستشارين وضباطاً للنهوض بتطوير قطاع السجون من خلال التدريب والتوجيه. فهي توفر التدريب والتوجيه لضباط إنفاذ القانون الأفغاني، لمساعدتهم على التصدي للفساد، بما فيه ما يتعلق منه بالمخدرات. ولا تزال الوزارة الأفغانية لمكافحة المخدرات تعمل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بدعم من المملكة المتحدة، من خلال برنامجٍ لبناء القدرات، قيمته ١٢,٥مليون جنيه إسترليني.

١٦- ودعمت إيطاليا جهود بناء القدرات بالإسهام في برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمهورية إيران الإسلامية، وبتقديم مساعدة عينية من خلال ضباط الاتصال بشأن المخدرات المنتشرين في المنطقة. فعلى وجه التحديد، شارك ضابط الاتصال بشأن المخدرات لدى السفارة الإيطالية في كابل، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بصفة مدرِّب في دورة تحليلية منظمة في إطار مبادرة الاتصالات الإقليمية والخبرة والتدريب لمكافحة الاتجار المستهدَف، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، نظَّم دورة بشأن المشروع المتعلق بالاستراتيجية والتحليل لضباط الشرطة العاملين في الوزارة الأفغانية لمكافحة المخدرات.

١٧- وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قامت دول أعضاء عديدة، بينها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بمناقشة واستعراض سياساتها العامة واستراتيجيتها من أجل أفغانستان، باعتماد نهج إقليمي أكثر تكاملاً. وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أصدرت الولايات المتحدة وثيقتها البيضاء بشأن سياستها المتعلقة بأفغانستان وباكستان، والتي تضمنت توسيع قدرات القوى الأمنية والشرطة، وكسر العلاقة بين المخدرات والتمرّد، وتعبئة دعم دولي أكبر للأهداف العامة فيما يتعلق بأفغانستان. وبالتحديد، قدَّمت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مساهمة كبرى لجهود القضاء على خشخاش الأفيون، باتفاق قيمته ١٥٠ مليون دولار، للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وسيُستخدَم جزء من تلك الأموال لتشجيع زراعات بديلة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عرضت المملكة المتحدة استراتيجية متجددة، تطرح النهج الجديد على أفغانستان وباكستان؛ وتشدِّد هذه الاستراتيجية على التعاون بين الشركاء الدوليين للارتقاء بالموارد وضمان تقاسم الأعباء والتنسيق المحسَّن بين أفغانستان وباكستان، وبخاصة في المناطق الحدودية، فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ومكافحة العصيان، ومكافحة المخدرات وبالإدارة والتنمية.

عالجت المحكمة الابتدائية لفرقة العمل ٢٣٦ قضية من جميع أنحاء أفغانستان، شملت ٣٩٣ شخصاً مدَّعى عليهم، أُدين منهم ٢٥٩ شخصاً، ممّا يشكل نسبة إدانة قدرها ٦٦ في المائة.

١٨- وجرى عرض مبادرتين كبريين جديدتين خلال عام ٢٠٠٩. إحداهما هي مشروع التنمية الزراعية والريفية الشاملة، والثانية هي مبادرة البنك الدولي الواردة في مذكرته بشأن الاستراتيجية المؤقتة. ويمكن لكلتا الوسيلتين أن تسهما في الحدّ من تعرُّض المزارعين للانتكاسات. وهاتان المبادرتان، مقرونتين ببرنامج التضامن الوطني المموَّل من البنك الدولي، تشكِّلان الصيغ الأساسية للمساعدة الإنمائية.

١٩- لقد عُقدت عدة مؤتمرات دولية كبرى عام ٢٠٠٩ أيضاً، بينها المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان: استراتيجية شاملة في سياق إقليمي، الذي عُقد في لاهاي، هولندا، في ٣١ آذار/مارس، حيث جدّد الحاضرون التزامهم بأفغانستان، وعزمهم على التنسيق مع المؤسسات المحلية وتعزيزها. وفي مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثالث بشأن أفغانستان، الذي عُقد في إسلام أباد في ١٣ و١٤ أيار/مايو، دعا المشاركون إلى المزيد من الجهود المتضافرة لتوفير سبل عيش بديلة، وفتح الأسواق الإقليمية للمنتجات البستانية والزراعية الأفغانية، وتعزيز الآليات القانونية والأمنية لمكافحة المخدرات. وفي اجتماع الجمعية البرلمانية للناتو، الذي عُقد في أوسلو من ٢٢ إلى ٢٦ أيار/مايو، أكّد المشاركون أنّ الحالة الأمنية في أفغانستان كانت شاغلاً محورياً. وقد تعهَّد اجتماع مجلس وزراء الخارجية لمنظمة شنغهاي للتعاون، الذي عُقد في أيار/مايو، واجتماع مجلس رؤساء دول المنظمة نفسها، الذي عُقد في يكاتيرنبيرغ، الاتحاد الروسي، في ١٥ و١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بالمزيد من الوحدة والتعاون الاقتصادي والعزم على مكافحة الإرهاب ومعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وبناء نظام مالي عالمي عادل وضمان أمن الطاقة والأمن الغذائي، مع قيام الأمم المتحدة بدور تنسيقي. وقد أطلق الاجتماع آلية تعاون منظمة شنغهاي للتعاون بغية مكافحة المخدرات، ونقل التعاون من أجل مكافحتها داخل المنظمة إلى مرحلة جديدة. ومن المزمع إعداد آلية عمل ذات ثلاثة مستويات، تشمل قادة وكالات مكافحة المخدرات، ومسؤولين وخبراء كباراً، يُتوقَّع لها أن تؤدِّي دوراً بارزاً في تحسين التعاون بشأن مكافحة المخدرات داخل منظمة شنغهاي للتعاون.[٦]

٢٠- وعقدت مجموعة الثمانية اجتماعاً في تريستا، إيطاليا، من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ذلك الاجتماع، تعهَّدت الدول الأعضاء في المجموعة، إلى جانب أفغانستان وباكستان، بالعمل معاً لمجابهة التمرُّد والفساد وتحدّيات إقليمية أخرى، كما تم الاتفاق على

(6) ستنظِّم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون اجتماعاً لكبار المسؤولين عن مكافحة المخدرات للدراسة واتخاذ القرار بشأن استراتيجية لدى المنظمة من أجل مكافحة المخدرات. ولتوثيق التعاون بين وكالات مكافحة المخدرات، التابعة للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، سيتمّ تشكيل أربع مجموعات خبراء تغطي الأساس القانوني، وإنفاذ القانون في تحرِّي المخدرات، ومراقبة السلائف الكيميائية وخفض الطلب على المخدرات.

أنّ الاستقرار والتنمية في المنطقة مترابطان. وشملت المواضيع التي نوقشت مراقبة الحدود، والاتجار بالمخدرات في المنطقة واللاجئين، فضلاً عن البنى الأساسية والزراعة والأمن الغذائي. وتمّ في الاجتماع إقرار البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة. وجرى توسيع البرنامج الإقليمي بالارتباط مع المرحلة الثالثة من مبادرة ميثاق باريس. وشملت الأولويات إدارة الحدود والتعاون، والتشارك الاستخباراتي، والجريمة المالية وغسل الأموال والتعاون القضائي.

٢١- وفي ٢٦ و٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عُقد في فيينا الاجتماع السنوي بشأن السياسة العامة لميثاق باريس. وقد أُعطي المجتمعون فكرة عامة عن نتائج الطاولة المستديرة لخبراء ميثاق باريس بشأن أوروبا الغربية، التي عُقدت في باريس في ٢٢ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وتلقّوا توصيات الأفرقة العاملة بشأن إنفاذ مكافحة المخدرات وخفض الطلب عليها. وتمَّ أيضاً توفير المعلومات والتحديثات المتعلقة بالمبادرات ذات الصلة، التي أطلقها المركز الإقليمي للإعلام والتنسيق في آسيا الوسطى، ومجلس الناتو-روسيا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وقد جرت مناقشات ومداخلات مستفيضة بشأن أهمية مكافحة المواد الكيميائية السليفة (وبخاصة من خلال مبادرة الاتصالات الإقليمية والخبرة والتدريب لمكافحة الاتجار المستهدَف وأعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات)، وبشأن نظام الحوالات وأنظمة التحويلات الأخرى. وكان هناك دعم قوي بشكل خاص للعمل بشأن السلائف ومن أجل التعاون في إدارة الحدود والتدفُّق المالي. وجرى التركيز في الاجتماع الاستشاري السابع للسياسة العامة لميثاق باريس على الأهداف المستقبلية لمرحلة ثالثة ممكنة لمبادرة هذا الميثاق، في إطار سياق نتائج التقييم الخارجي الذي كان قد أُجري بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٩، لأنه يُفترَض للمرحلة الراهنة من المشروع أن تنتهي في أواخر أيار/مايو ٢٠١٠. وقُدِّمت اقتراحات من أجل نهج أكثر مواضيعية، بما في ذلك المزيد من أفرقة الخبراء العاملة، وبالتالي المزيد من الاجتماعات التي يقودها الخبراء. كما تمَّ الاتفاق على أنه في مرحلة ثالثة من مبادرة ميثاق باريس، ستجري معالجة ثلاثة من المكوِّنات الرئيسية: تعزيز الآلية الاستشارية للمبادرة، وتوثيق الارتباط بالشركاء وتحسين الآلية التلقائية للمساعدة من المانحين.

ثالثا- التعاون الذي يشمل أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان

٢٢- أحرز التعاون فيما بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان تقدماً على عدة جبهات. وتحسَّن، بشكل خاص، التنسيق في العديد من القطاعات من خلال الآليات الإقليمية

القائمة لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود، من خلال المبادرة الثلاثية التي تشمل البلدان الثلاثة وخطة العمل المبينة في الورقة الخضراء من استراتيجية قوس قزح، على سبيل المثال.

٢٣- فقد أُنشئت في طهران خلية تخطيط مشتركة في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، بهدف جمع وتحليل معلومات استخبارية في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. وعيّنت البلدان الثلاثة جهات وصل من أجل التخطيط لعمليات إقليمية، لمكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية، مسترشدة بتحليلات المعلومات الاستخبارية الجنائية. وكانت هذه المبادرة أساسية في إطلاق العملية المشتركة الأولى لمكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات، التي نُفِّذت في إطار المبادرة الثلاثية، في آذار/مارس ٢٠٠٩. ونُفّذت العملية الثانية المشتركة بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وبعد ذلك بشهر، قامت السلطات الإيرانية والباكستانية بتنفيذ العملية المشتركة الثالثة.[٧] وستواصل الخلية العمل على أساس مرحلة تجريبية، إلى أن تعين البلدان الثلاثة جهات وصل دائمة.

٢٤- وعُقد الاجتماع الوزاري الثلاثي الثاني بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في السفارة الإيرانية في كابُل، في أيار/مايو ٢٠٠٩. ورحّب نائب وزير الداخلية الأفغاني (المعني بمكافحة المخدرات) بالتعاون المتزايد بين أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) في هذا المجال.

٢٥- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، عُقد أول اجتماع رئاسي بشأن التعاون الثلاثي الأطراف، حضره رؤساء دول أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان. واعتمد المجتمعون إعلان طهران الذي شدّد على ضرورة العمل الجماعي لتحسين الأحوال الاقتصادية لسكان هذه البلدان الثلاثة، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

٢٦- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، نظَّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في كابُل إحاطة إعلامية لقادة الأفرقة عن عملية "تارسيت الثانية"، وهي مبادرة تهدف إلى منع تهريب المواد الكيميائية إلى أفغانستان، لاستخدامها في التصنيع غير المشروع للهيروين. وكانت هذه

(7) أثناء العملية المشتَركة الأولى، ضبطت الشرطة الإيرانية والشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات ٤٩٧ كلغم من الأفيون، و٩٣,٥ كلغم من الهيروين و٩٨ كلغم من الحشيش. وتمَّ تفكيك ثلاث عصابات إجرامية واعتقال ٢٢ شخصاً. ونفِّذت وكالات مكافحة المخدرات في إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان العملية المشتَركة الثالثة في ٢٤ و٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وأثناء تلك العملية، ضبطت الشرطة الإيرانية لمكافحة المخدرات ٦٦٤ كلغم من مختلف أنواع المخدرات.

الإحاطة هي الأولى من نوعها التي تُعقد في أفغانستان، بحضور أكثر من ٤٠ وفداً من ١٣ بلداً ومنظمة دولية وإقليمية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، جرت أول عملية ضبط في إطار عملية "تارسيت الثانية" (٦٢٠ ٤ كلغم من أمفيدريد الخل في مقاطعة في بالوشستان).

٢٧- وعُقد اجتماع ثالث لكبار المسؤولين، في إطار المبادرة الثلاثية، في طهران يومي ٢٩ و٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وضم الاجتماع كبار مسؤولي إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، فضلاً عن مسؤولي المكتب. وتتضمن خطة العمل، التي اتفق عليها كبار المسؤولين المشاركين في الاجتماع، سلسلة من التدابير في مجالات تبادل المعلومات والاستخبارات، ومكاتب الاتصال الحدودية، والاتصال عبر الحدود، والعمليات المشتركة، إضافة إلى مراقبة السلائف. واتفقت البلدان الثلاثة على تنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية خلية التخطيط المشتركة، بما في ذلك وصلها بوحدة تنسيق العمليات (المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى) التابعة لعملية "تارسيت الثانية".

٢٨- وعُقد الاجتماع الوزاري الثالث في إطار المبادرة الثلاثية، بين وزراء الداخلية ووزراء مكافحة المخدرات من أفغانستان، وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان في مرافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتناولت المناقشات خلية التخطيط المشتركة، والعمليات المشتَركة، وآليات التعاون، ومكاتب الاتصال الحدودية والاتصال عبر الحدود. وقد اعتُمد عدد من الخطوات العملية لتوثيق التعاون وتعزيز القدرة في الجهود المشتَركة لمكافحة المخدرات. واتُّفق على أن تُعقد اجتماعات كبار المسؤولين مرتين في السنة، وأن يترأسها قادة الشرطة الأفغانية والإيرانية لمكافحة المخدرات، والقوة الباكستانية التابعة للوزارة المعنية بهذا الشأن. ويُتوقَّع عقد الاجتماع الوزاري الرابع في إسلام أباد عام ٢٠١٠.

٢٩- وانسجاماً مع البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثماني وأفغانستان وباكستان، الذي عُقد في بوستدام، ألمانيا، في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، يسَّرت كندا التعاون بين أفغانستان وباكستان بسلسلة من حلقات العمل التقنية والتطبيقية المعروفة باسم "عملية دبي". ونتيجة لهذه العملية، جرى تطوير خطط عمل تفصيلية في خمسة مجالات (الجمارك، مكافحة المخدرات، تنظيم تنقُّل الناس، إنفاذ القانون ووصل الحكومات بالشعوب من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية)، في إطار تيسير كندا لتنفيذ توصيات أفغانستان وباكستان، بما فيها بشأن مكافحة المخدرات. وعلى نطاق أوسع، تقدِّم كندا ٥٢ مليون دولار كندي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لبرمجة مكافحة المخدرات في أفغانستان لفترة

الأعوام ٢٠٠٧- ٢٠١١. وخلال عام ٢٠٠٩، قامت كندا والمكتب بترشيد مبادرتهما الداعمة لإدارة مراقبة الحدود في المنطقة، وربطت المبادرة الثلاثية والبرنامج الوطني التابع للمكتب، لبناء القدرات على مكافحة المخدرات، بعملية دبي.

رابعا- التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية

٣٠- يقدِّم المكتب التعاون التقني لحكومة جمهورية إيران الإسلامية في مجال إنفاذ مكافحة المخدرات، وخفض الطلب عليها وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الأيدز)، فضلاً عن شأن سيادة القانون. وفي كلٍّ من هذه المجالات، يُراد للبرنامج القُطري للمكتب من أجل جمهورية إيران الإسلامية[٨] أن ييسِّر الحوار بين المجتمع الدولي والحكومة الإيرانية، وبالتالي تقديم وتنفيذ المساعدة التقنية على المستويين الثنائي والمتعدد معاً. كما يسهِّل البرنامج القُطري للمكتب تنفيذ الأجزاء الثلاثة التالية من استراتيجية قوس قزح في البلاد: "الوثيقة الخضراء" بشأن المبادرة الثلاثية، و"الوثيقة الحمراء" بشأن مبادرة تارسيت و"الوثيقة الزرقاء" بشأن خفض الطلب على المخدرات والحدِّ من فيروس الأيدز.

٣١- وقد شارك ممثِّلون من المكتب القُطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمهورية إيران الإسلامية في اجتماع خبراء إنفاذ القانون، الذي نظَّمه المكتب في إطار المبادرة الثلاثية، والذي عُقد من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي ١٣ أيار/مايو، نظَّم المكتب القُطري اجتماعاً مع ضابطي الاتصال الإيطاليين والسعوديين المقيمين في طهران بشأن المخدرات، لمناقشة التعاون الممكن مع النظراء القضائيين وغيرهم من النظراء الوطنيين المعنيين بمكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، فضلاً عن تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة.

٣٢- وبين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠٠٩، نفَّذ المكتب القُطري، التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جمهورية إيران الإسلامية، سلسلة من الأنشطة في إطار المشروع بشأن المراقبة المتكاملة للحدود في جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك تركيب كاشف أجسام وتنظيم دورات تدريبية على استخدامه في مطار الإمام الخميني، وإطلاق مناقصات لشراء كاشف أجسام ثانٍ وتدريب ١٠ كلاب للكشف عن المخدرات.

(8) يتكوَّن البرنامج القُطري للمكتب من أجل جمهورية إيران الإسلامية للفترة ٢٠٠٨- ٢٠١١ من ١٣ مشروعاً. وتبلغ ميزانيته الإجمالية نحو ٢٠ مليون دولار، منها ٩ ملايين دولار تقدِّمها ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة وهولندا، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

٣٣- وفي الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، نُفِّذ عدد من الأنشطة في إطار المشروع المعني بالتوعية والتعاون الإقليمي للحد من الطلب على المخدرات في إيران (جمهورية-الإسلامية). ومن تلك الأنشطة، متابعة الاتصالات الشبكية واستدامتها بين المنظمات غير الحكومية والمقر الرئيسي الوطني لمكافحة المخدرات، والمنظمات غير الحكومية التي توفّر التدريب، ومتابعة التقرير المتعلق بتحديد السمات الكيميائية لحبوب المنشطات الأمفيتامينية في إيران (جمهورية-الإسلامية) وتقييمه تقنياً، ومشاركة الهيئات ذات الصلة في المقر الرئيسي الوطني لمكافحة المخدرات وقسم المختبر والشؤون العلمية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٤- وفي يومي ٢٨ و٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظَّم المكتب القُطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إيران (جمهورية-الإسلامية)، بالاشتراك مع الشرطة الإيرانية لمكافحة المخدرات والمقر الرئيسي الوطني لمكافحة المخدرات، المؤتمر الدولي الثامن لضباط الاتصال المعنيين بالمخدرات في طهران، بحضور وفود وضباط اتصال معنيين بالمخدرات من أفغانستان، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، باكستان، تركيا، رومانيا، الصين، فرنسا، قطر، كندا، الكويت، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، هولندا، اليابان واليونان ووفد الاتحاد الأوروبي في كازاخستان. ونظّمت في اليوم الأول من المؤتمر زيارة إلى خلية التخطيط المشتركة.

٣٥- ونظَّم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المقر الرئيسي الوطني لمكافحة المخدرات، دورة تدريبية متطورة عن عملية "تارسيت الثانية" عُقدت من ٧ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وجاءت الدورة التدريبية متابعة لـ"عملية إعادة الشحن" التي كان قد بدأ تنفيذها في آب/أغسطس عام ٢٠٠٦، وركّزت على استبانة وضبط شحنات المواد الكيميائية، ولا سيما أنهيدريد الخل، التي تهرَّب إلى أفغانستان عن طريق العديد من المعابر الحدودية.

٣٦- وفي إطار المشروع المتعلق بتحسين القدرة التشريعية والقضائية لجمهورية إيران الإسلامية في معالجة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، وفي تعزيز المساعدة القانونية المتبادلة، تلقّى ثلاثة ضباط من وحدة الاستخبارات المالية الإيرانية تدريباً من مدرِّبين إيطاليين في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. والقانون الداخلي ضد غسل الأموال، الذي جرى توقيعه في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أصبح ساري المفعول في التاسع منه.

خامسا- التعاون مع باكستان

٣٧- خلال عام ٢٠٠٩، أعاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[٩] تثبيت موقعه في باكستان، بغية تنفيذ برنامج قُطري شامل لدعم أعمال أصدقاء باكستان الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أثبت المكتب أهمية وجوده الفريد في دعم الحكومة الباكستانية لتجابه بفعالية التحديات الناجمة عن المخدرات والجريمة. وطوال العقدين الماضيين، دأب المكتب على مساعدة الحكومة الباكستانية في تنفيذ مشاريع وبرامج للتخلص من الزراعة المحلية لخشخاش الأفيون، وإعداد خطة شاملة لمكافحة المخدرات وتعزيز إنفاذ القانون والقدرات على خفض الطلب على المخدرات. وقد أعدَّ المكتب خطة عمل دون إقليمية لمجابهة الآثار السلبية للمواد الأفيونية الأفغانية المنشأ.

٣٨- وبدأ المكتب القُطري التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في باكستان بتطوير ركن جديد لمراقبة السلائف، ليكون هدفه الرئيسي منع تدفق السلائف من باكستان إلى أفغانستان. وسيكون التركيز الأساسي على تحسين القدرات لكشف واعتراض الشحنات غير المشروعة إلى باكستان، ومن باكستان إلى أفغانستان، ولتعزيز التعاون مع أفغانستان والصين والهند وإيران (جمهورية-الإسلامية) وطاجيكستان، إلا إذا كان التسريب من التجارة المحلية بارزاً.

٣٩- وعلاوة على ذلك، يشكِّل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "برنامج الأمم المتحدة الوحيد" الموقَّع مع الحكومة الباكستانية في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٤٠- وعقد أصدقاء باكستان الديمقراطية اجتماعاً وزارياً في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد ثبت في ذلك الاجتماع تصميم الحكومة الباكستانية على تعزيز السلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وعلى العمل بشكل بنَّاء مع المجتمع الدولي للنهوض بتلك الأهداف على المستوى العالمي. وفي ذلك السياق، نوَّهت الحكومة الباكستانية ومجتمع المانحين بالدور الهام الذي يمكن أن يؤديه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القطاع الأمني. ويقوم المكتب القُطري التابع للمكتب المذكور حالياً بتنفيذ برنامج بشأن سيادة القانون والأمن والعدالة.

(9) في نهاية عام ٢٠٠٩، تكوَّنت محفظة البرنامج القُطري من أجل باكستان، التابع للمكتب، من ١٥ مشروعاً جارياً، بميزانية إجمالية قدرها ١٣,٣ مليون دولار. وهذا البرنامج، الذي واجه عجزاً قدره ٧,٢ ملايين دولار مع نهاية عام ٢٠٠٩، تلقى تمويلاً من أستراليا وكندا.

سادسا- التعاون مع دول آسيا الوسطى

٤١- تبقى آسيا الوسطى[10] الممرَّ الرئيسي للاتجار بالأفيون والهيروين المنتجَين في أفغانستان. ففي عام ٢٠٠٦، تمّ نقل نحو ١٥ في المائة من إجمالي الهيروين المهرَّب إلى خارج أفغانستان على امتداد المسار الشمالي عَبْر الاتحاد الروسي إلى أوروبا، بينما هُرِّبت أيضاً كميات غير محددة إلى غرب الصين (إقليم تشينجيانغ ذات الحكم الذاتي). ومع إنتاج أفغانستان كميات من المواد الأفيونية أكبر بكثير من الطلب العالمي، فإن كمية متزايدة من المخدرات يجري استيعابها في المناطق المحاذية لممرّات التهريب.

٤٢- وبالنظر إلى نجاح مبادرة تارسيت، أُطلقت مرحلة ثانية تُسمّى تارسيب الثانية. وقد عُقدت دورة تخطيط رفيعة المستوى لعملية تارسيت الثانية في طشقند في أيار/مايو ٢٠٠٩، بغية تحديد المزيد من الأنشطة الوقائية والعملية التي يمكن تنفيذها في أفغانستان والدول المجاورة، بحيث تؤدي إلى تحديد واعتراض المواد الكيميائية المهرَّبة لاستخدامها في التصنيع غير المشروع للهيروين. وأسهمت الدورة أيضاً في ضمان التعاون الإقليمي والإقليمي الدولي، فضلاً عن تطوير القدرات الذاتية للحكومات في تنظيم وتنفيذ عمليات تقودها الاستخبارات. وعُقد اجتماع بشأن جمع المعلومات الاستخباراتية في كابُل في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، لضمان مداخلات أفضل تركيزاً أثناء عملية "تارسيت الثانية".

٤٣- وواصل المكتب توفير المساعدة القانونية لتحسين التشريع والممارسة في حالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، نظم المكتب ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حلقة عمل في ألماتي، كازاخستان، عن ضبط عائدات الجريمة المنظمة المنقولة إلى ولايات قضائية أجنبية، ومصادرتها وتقاسمها أو إعادتها، حضرها ممثلو وكالات من كازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان، فضلاً عن قضاة ومدّعين عامين وضباط إنفاذ القانون و/أو خبراء من إيرلندا والمملكة المتحدة وهولندا ووحدات الاستخبارات المالية الأفغانية والإنتربول ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول).

(10) كان لدى المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في آسيا الوسطى ١٩ مشروعاً جارياً عام ٢٠٠٩، بمحفظة قدرها أكثر من ٦٠ مليون دولار. وقد ركّزت مشاريع إنفاذ مكافحة المخدرات على تنفيذ استراتيجية قوس قزح، بما في ذلك تقديم الدعم لوكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان، وتدابير مراقبة الحدود على امتداد حدود آسيا الوسطى - أفغانستان بأكملها، مع التركيز على وحدات متنقلة واستخدام الاستخبارات والتحليل، ومراقبة السلائف، وعمليات التسليم الخاضعة للمراقبة، ودورات التدريب التي يجريها مجلس الناتو - روسيا، والتدريب القائم على الحاسوب لإنفاذ القانون وإنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى.

٤٤- وقد أصبح المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي تستضيفه حكومة كازاخستان، يعمل بكامل طاقته، بعد افتتاحه رسمياً في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وهو إذ أنشئ بوصفه مبادرة مساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتسهيل تبادل المعلومات وتحليل الاتجار بالمخدرات، فإنه يدعم تنسيق العمليات التي تنفِّذها وكالات إنفاذ القانون في أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزستان، الاتحاد الروسي، تركمانستان، طاجيكستان وأوزبكستان. وقد استحدث المركز آلية تعاون غير رسمية مع منظمات دولية منها الإنتربول، اليوروبول ومنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن تعاونه مع السلطات المقتدرة على إنفاذ القانون في دول أوروبية مختلفة، وفي كندا والولايات المتحدة وبلدان أخرى. وبدأ العمل على ترسيم اتفاقات تعاون ثنائي مع الإنتربول واليوروبول ومنظمة الجمارك العالمية. وأُنشئت قواعد بيانات لجمع المعلومات الواردة في التقارير المقدَّمة إلى المركز، كما يجري نشر تقارير تحليلية استراتيجية مستندة إلى تلك المعلومات. وبتعزيز المركز للتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون، فقد أسهم في تعطيل ١٢ ممرّاً لتهريب الهيروين عَبْر الحدود الوطنية، وضبط أكثر من ٢٠٠ كلغم من الهيروين. كما أسهم المركز في التدريب على إنفاذ القانون عملياً، من خلال عملية تسليم حقيقية مراقَبة، شملت كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان وأوزبكستان. وقد عالجت العملية المسائل التطبيقية التي تواجه الوكالات بالمساعدة على التخطيط لعمليات مشترَكة، والتعامل مع الأدلة، وإجراءات التسليم، والحفاظ على المراقبة من بلد إلى آخر وضمان تبادل المعلومات في حينها بشكل كامل. وخلال فترة التدريب، أبقى الموظفون مركزهم يعمل على أساس ٢٤ ساعة يومياً، مؤدياً دور المنسِّق.

سابعا- الاستنتاجات والتوصيات

٤٥- لعل لجنة المخدرات تودّ أن تنظر في:

(أ) التشجيع على مواصلة تقديم الدعم لأفغانستان والبلدان المجاورة، بغية ضمان توفر قدر كاف من التمويل للأهداف ذات الأولوية الواردة في استراتيجية قوس قزح والبرنامج الإقليمي الجديد من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة، من أجل تحقيق الأثر المنشود والمستند إلى النتائج، وتشجيع الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف بهدف توسيع الأثر العملي لتلك الاستراتيجية؛

(ب) الترحيب بتطوير البرنامج الإقليمي من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة، الذي يستهدف إضفاء طابع عملياتي على استراتيجية قوس قزح، بإدراج مجالات جديدة منها التعاون القضائي الدولي وبناء القدرات بشأن الخدمات العلمية والمخبرية الطبية لدى أفغانستان والبلدان

المجاورة؛ وتشجيع تلك البلدان، فضلاً عن دول أعضاء أخرى وعن الشركاء في ميثاق باريس، على أن تدعم بفعالية مجالات الأولوية تلك، وتسهم في التعاون الإقليمي؛

(ج) تشجيع تنفيذ المساعدة التقنية في أفغانستان على مستوى المقاطعات، بحيث تُدمج جهود مكافحة المخدرات، ومنها إنفاذ القانون، وسبل العيش البديلة وخفض الطلب على المخدرات، مع المساعدة المقدمة في مجالي العدالة الجنائية ومكافحة الفساد، وتكملة تلك الجهود الإقليمية بأنشطة تستهدف تعزيز حدود المقاطعات الأفغانية المحاذية للبلدان المجاورة (مثل إيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان على امتداد المسار الجنوبي، وطاجيكستان، تركمانستان وأوزبكستان على امتداد المسار الشمالي)؛

(د) الترحيب بإنجازات المبادرة الثلاثية؛ وتشجيع انتداب مسؤولين (من أفغانستان وباكستان) إلى خلية التخطيط المشترَكة، وتبادل الاستخبارات بين البلدان الثلاثة المشاركة في المبادرة الثلاثية؛ وحثُّ تلك البلدان الثلاثة على تنفيذ عمليات مشترَكة تُعدُّها الخلية؛

(هـ) مراعاة أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات، وأهمية التعاون عبر الحدود واستخدام تقنيات المنع الحديثة في مواجهة عصابات تهريب المخدرات، وحثّ دول آسيا الوسطى على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومن مكاتب الاتصال الحدودية، ومن أفرقة المنع المتنقّلة، وربط تلك المبادرات بتدخلات مماثلة (مثل خلية التخطيط المشتركة والمركز الخليجي للمعلومات الجنائية) في أفغانستان وعلى نطاق المنطقة الأوسع؛

(و) اعتبار التعاون الإقليمي والدولي والمشترك بين الوكالات، الذي تجلى أثناء تنفيذ مبادرة تارسيت وتارسيت الثانية مثالا على أفضل الممارسات، والدعوة إلى الاستمرار في مبادرة تارسيت والاستراتيجيات المماثلة في عام ٢٠١٠؛

(ز) حثّ الشركاء في ميثاق باريس، وبخاصة أولئك الذين موّلوا على أساس ثنائي مبادرات في مجال إنفاذ مكافحة المخدرات، لتوفير البيانات والمعلومات الأخرى بشأن المساعدة الثنائية المقدَّمة، في مجال مراقبة المخدرات، من خلال الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (www.paris-pact.net).